سلسلة حريات



نحو وعي إسلامي متجدد

الإسلاميون والدولة

مأزق الحكم وتحديات التجديد

بعد الثورات العربية

(رؤى تحليلية في فقه السلطة)

مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية

إسطنبول

مايو ٢٠٢٥

المقدمة

لقد مثّلت ثورات الربيع العربي لحظة استثنائية في التاريخ السياسي المعاصر، لا فقط لأنها كسرت جدار الخوف وأسقطت أنظمة متجذرة، بل لأنها دفعت بالمشروع الإسلامي – ولأول مرة – إلى واجهة الحكم في أكثر من بلد عربي، وفي سياقات سياسية معقدة ومضطربة. وجد الإسلاميون أنفسهم فجأة أمام معادلة جديدة: الانتقال من فقه المعارضة والهامش، إلى فقه الدولة والمركز؛ ومن الخطاب المثالي إلى مسؤولية الأداء؛ ومن ثقافة الحركة إلى مقتضيات المؤسسة.

لكن هذه النقلة – التي جاءت في كثير من الحالات دون إعداد كافٍ – كشفت عن هشاشة المفاهيم السياسية الناظمة لخطاب الحركات الإسلامية، و افتقارها إلى تصور ناضج للدولة، وإلى فقه متكامل يوازن بين الهوية والوظيفة، بين المبادئ والضرورات، وبين الحفاظ على المشروع والاشتباك مع الو اقع. وسرعان ما واجهت ارتدادات حادة: انقلابًا حادا في مصر، انقلابًا ناعمًا في تونس، ولم تكن بقية التجارب أحسن حالا، حيث شهدت ارتباكًا متواصلًا في مساحات التأثير.

هذا الكتاب لا يقدّم وصفات جاهزة، ولا يصدر عن موقع المراجعة المتعالية، بل هو مساهمة فكرية تحليلية تسعى إلى تشريح المأزق، وتفكيك أبعاده، وتقديم مدخل لفهم العلاقة الشائكة بين الإسلاميين والدولة. كما يعالج بعض جوانب تعقيدات العلاقة مع النظام الدولي، ويعيد مساءلة جدوى الخطاب التقليدي، ويقترح مداخل تجديدية قد تفتح أفقًا جديدًا للحركة الإسلامية في زمن ما بعد الثورات.

وقد جاءت الأوراق الأربع المختارة ضمن هذا الكتاب وفق منهج تحليلي متكامل، ينطلق من التجربة المعيشة للحركات الإسلامية في الحكم، ويتدرج من القراءة الفكرية إلى المراجعة السياسية، ومن تقييم الأداء الداخلي إلى تحليل العلاقة مع القوى الدولية. وهي أوراق نُشرت في الأصل ضمن سلسلة "رؤية إسلامية متجددة"، الصادرة عن "مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية"، والتي تهدف إلى إنتاج خطاب معرفي استراتيجي يسهم في ترشيد مشروع الأمة وبناء وعي سياسي حضاري جديد.

إن ما تحتاجه الساحة الإسلامية اليوم ليس مزيدًا من الإنكار أو التبرير، بل شجاعة الاجتهاد وإعادة البناء، ضمن رؤية متصالحة مع الو اقع، متمسكة بالأصل، ومؤهلة للمستقبل.

سلسلة حريات

(1)

بين فقه الدولة وفقه المعارضة
قراءة تأصيلية في تجارب الحركات الإسلامية
بين الشرعية السياسية وإكراهات الواقع

(ورقة فكرية استراتيجية)

مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية
إسطنبول

مايو ٢٠٢٥

مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية

(١)

بين فقه الدولة وفقه المعارضة

قراءة تأصيلية في تجارب الحركات الإسلامية بين الشرعية السياسية وإكراهات الواقع

(ورقة فكرية استراتيجية)

صادرة عن مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية

مايو 2025

-

◆ تمهيد: لماذا نفشل حين ننتقل؟

منذ بدايات الصحوة الإسلامية المعاصرة، مثّل العمل السياسي أحد ميادين التفاعل الصدامي والمركب بين الحركات الإسلامية والأنظمة القائمة. وبين لحظات الصعود والانكسار، عرفت تلك الحركات أطوارًا مختلفة من المعارضة السياسية، ثم وصلت في بعض الحالات إلى الحكم، لكنها غالبًا ما عادت منه مثقلة بخيبات التجربة أو منكسرة أمام واقعٍ أعقد مما تصورت.

السبب الجوهري في هذا التذبذب لا يكمن فقط في شراسة الخصوم أو عمق الاستبداد، بل بالأساس في غياب "الفقه السياسي المتمايز" بين حالة المعارضة وحالة الدولة. فقد مارست كثير من الحركات الحكم بمنطق المعارضة، وخاضت المعارضة بذهنية سلطوية، فاختلطت الأدوار، وانحرفت البوصلة.

هذه الورقة محاولة لتأصيل الفوارق الجوهرية بين "فقه المعارضة" و "فقه الدولة" في سياق التجربة الإسلامية، وتقديم رؤية استراتيجية تساعد على تجاوز العثرات المتكررة في التعامل مع المواقع السياسية المتغيّرة.

◆ أولًا: المفاهيم المؤسسة – من السياسة الشرعية إلى فقه المو اقع:

ليست كل مشاركة سياسية تعني تمكينًا، ولا كل تمكين يعدّ سلطة مطلقة. فالفقه السياسي الإسلامي، حين يُقرأ قراءة مقاصدية تاريخية، يكشف عن مرونة كبيرة في التعامل مع المو اقع السياسية المتنوعة. لقد عرف المسلمون الحكم في ظل الخلافة، كما عرفوه في ظل التبعية أو التغلب أو الاضطرار، وعرفوا المعارضة تحت الحكم العادل كما تحت الاستبداد.

لكن الحركات الإسلامية المعاصرة – وهي تخوض السياسة بعد عقود من المطاردة والمظلومية – لم تنتج بعد فقهًا ناضجًا يتعامل مع كل موقع سياسي بوصفه "وظيفة شرعية" تتغير أحكامها وأولوياتها. وغالبًا ما ظل الفقه السياسي حبيسًا لنماذج سابقة (نموذج الدولة النبوية أو الخلافة الراشدة) دون الوعي الكافي بتعقيدات اللحظة الراهنة وتعدد مو اقع الفعل السياسي.

◆ ثانيًا: فقه المعارضة – أخلاق الممانعة ومسؤوليات المقاومة:

المعارضة ليست مجرد رفض للو اقع، بل هي فعل إيجابي لبناء بديل مقنع. في فقه المعارضة، لا تكفي النيات ولا الشعارات، بل يلزم الانضباط بمنطق شرعي وأخلاقي يحفظ المشروع من الذوبان أو الانحراف.

تشمل أولويات فقه المعارضة ما يلي:

1. الصبر على الإقصاء دون اليأس: فالمعارضة الشرعية تتعامل مع الحكم باعتباره "ابتلاءً سياسيًا" لا مبررًا للفتنة أو العنف أو الانعزال.
2. حماية الحاضنة المجتمعية: فالناس هم وقود المشروع وشرعيته، ويجب أن تكون المعارضة حريصة على عدم توريطهم في مهالك أو عبثيات.
3. إنتاج خطاب وحدوي غير إقصائي: حيث يتقاطع المشروع الإسلامي مع هموم الأمة لا مع مصالح الفصيل.
4. تحالفات مبدئية وو اقعية: ففقه المعارضة يستوجب التعاون مع المختلفين لتحقيق المصالح العليا، دون الذوبان أو التبعية.
5. تقديم البديل العملي لا فقط نقد الموجود: وهو ما أهملته كثير من الحركات التي استهلكت نفسها في النقد دون بناء النموذج.

◆ ثالثًا: فقه الدولة – التأسيس في ظل الضرورة وإكراهات الحكم:

حين تصل الحركة إلى الحكم، تتغير أولوياتها وواجباتها بالكامل. لم تعد في موقع النصيحة فقط، بل باتت مسؤولة عن إدارة حياة الناس، وتأمين المصالح، وحماية البلاد والعباد.

ومن معالم فقه الدولة الذي يجب استحضاره:

1. الانتقال من الخطاب الثوري إلى الخطاب المؤسسي: فلا يصح استمرار لغة المظلومية أو المواجهة أو الإدانة بعد تولي الحكم.
2. تقديم المصلحة العامة على مصلحة التنظيم أو الحاضنة: وهو تحدٍّ كبير لم تتجاوزه أغلب الحركات.
3. استيعاب التنوع وإدارة الخلاف: فالدولة لا تُدار بعقلية "الفرقة الناجية" بل بعقلية الأمة الجامعة.
4. تغليب فقه الضرورة دون أن يتحول إلى منهج دائم: ففي ظل الحصار والاستهداف، قد تضطر الدولة إلى تنازلات مرحلية، لكنها يجب أن تظل مسترشدة بالبوصلة الشرعية.
5. الاعتراف بالقصور والاستعداد للمراجعة: فالحكم مجال للتجريب والتعلم، وليس ميدانًا للادعاء والكمال.

◆ رابعًا: الانزلاقات الخطرة – عندما تتداخل الأدوار وتختل البوصلة:

المشكلة الأكبر ليست في الجهل بالفقهين، بل في تداخلهما داخل التجربة الواحدة، وهو ما أدى إلى اختلالات خطيرة:

1. ممارسة الحكم بخطاب المعارضة: حيث استمرار الخطابات الحماسية، والمظلومية، وغياب المؤسسية.
2. ممارسة المعارضة بعقلية استبدادية: كما في تجارب بعض الفصائل التي اختزلت العمل السياسي في الطاعة المطلقة، و أقصت المخالفين، حتى وهي في صفوف المعارضين!
3. تقديس الزعيم وتهميش المؤسسات: فغابت المحاسبة، وغلب التبرير، وتضخمت الأخطاء.
4. الخوف من التنازل المشروع، أو الإغراق في التسويات الضارة: فإما تصلب غير واقعي، أو مرونة مائعة تفقد المشروع مضمونه.

◆ خامسًا: نحو فقه مزدوج مرن – عقلية الحركة المتنقلة:

في ضوء تجارب الخمسين سنة الأخيرة، يجب على الحركات الإسلامية أن تؤسس لما يمكن تسميته بـ"الفقه السياسي المتنقل"، وهو الفقه القادر على التعامل مع تعدد المواقع والانتقال بينها دون تناقض أو انحراف.

هذا الفقه يتطلب:

1. إعداد نخبة فكرية وسياسية تدرك طبيعة كل موقع ومقتضياته.
2. إنتاج أدبيات متميزة لكل طور: أدبيات المعارضة، وأدبيات الدولة، وأدبيات الانتقال.
3. إنشاء مراكز بحث وإسناد تتابع الواقع وتقترح الخيارات الشرعية والاستراتيجية المناسبة.
4. تجديد العلاقة بين الفقهاء والممارسين السياسيين، بحيث يضبط الفقيه الاتجاه دون أن يقيد الحركة.
5. التزام المراجعة الدورية والنقد الذاتي المؤسسي، والاعتراف بالأخطاء كجزء من تطور المشروع لا هزيمته.

◆ خاتمة: بين الشرعية السياسية والواقع المتحوّل:

ليست المسألة في أن تصل الحركات الإسلامية إلى الحكم، بل في كيف تحكم، وكيف تعارض، وكيف تنتقل بينهما دون أن تفقد روحها، أو تنحرف عن مشروعها، أو تسقط في فخاخ الواقع.

الشرعية السياسية لا تُكتسب فقط بالانتخابات أو الجماهير، بل بقدرة المشروع على تقديم نموذج عادل، نزيه، واقعي، ومتجدد. أما الفقه السياسي، فليس مجرد أحكام مكتوبة، بل عقل حي قادر على إدارة المواقف بمقاصد الشرع وبصيرة الواقع.

ولذلك، فإن مستقبل الحركات الإسلامية – في ظل هذا العالم المتحول – مرهون بقدرتها على التفريق بين فقه الدولة وفقه المعارضة، وبنائها لجهاز فقهي – استراتيجي مرن يرافقها حيثما كانت، ويرشدها كيفما تحركت.

◆ خلاصات استراتيجية:

1. يجب على الحركات الإسلامية التأسيس لفقه سياسي متمايز بين الحكم والمعارضة، من حيث الأدبيات، والخطاب، والأدوات.
2. غياب هذا التمايز أدى إلى اختلالات كارثية في تجارب الحكم، كما في مصر وتونس، وفي المعارضة كما في بعض التيارات المسلحة.
3. بناء مشروع إسلامي متماسك يتطلب نضجًا فكريًا ومرونة استراتيجية تتجاوز الشعارات إلى التخطيط، والتدين العاطفي إلى الفقه المؤسسي.
4. يجب الانتقال من عقلية الزعيم المُلهم إلى عقلية المؤسسة الجامعة، ومن تقديس اللحظة إلى تخطيط المراحل.
5. لا معنى لفكرة "إقامة الدولة الإسلامية" دون فهمٍ واقعي عميق لوظيفة الدولة، وإكراهاتها، ومجال حركتها، وشروط عدالتها.
6. يجب تطوير بنية داخلية في الحركات الإسلامية لتشمل وحدة فكرية سياسية مهمتها إنتاج "فقه الواقع"، وتقديم المشورة الاستراتيجية في كل مرحلة.

سلسلة حريات

(2)

الإسلاميون والدولة
الحاجة إلى اجتهادات جديدة
وتكييف سياسي واستراتيجي

(ورقة فكرية استراتيجية)

(ضمن سلسلة أوراق المشروع الإسلامي واستئناف الحضارة)

مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية

إسطنبول

مايو ٢٠٢٥

(٢)

الإسلاميون والدولة

الحاجة إلى اجتهادات جديدة وتكييف سياسي واستراتيجي

ورقة فكرية – استراتيجية

صادرة عن مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية
(ضمن سلسلة أوراق المشروع الإسلامي واستئناف الحضارة)
مايو 2025

–

◆ مقدمة:

ظل الإسلاميون لعقود بين مطرقة الأنظمة وسندان الاستبعاد الشعبي، يُصلَون نار الدولة، دون أن ينالوا من مصالحها شيئًا.

هذا التناقض الصارخ بين حجم التضحية وضآلة المكاسب يؤكد الحاجة العاجلة لاجتهادات جديدة تتجاوز منطق الضحية الدائمة، وتُعيد التفكير في الكيفية التي يُعاد بها تعريف العلاقة بالدولة، لا كمركز للقمع فقط، بل كأداة محتملة للنهضة، وضرورة استراتيجية لا بديل عنها لبناء مشروع حضاري و اقعي.

◆ أولًا: الدولة... بين العدو الضروري والكيان القهري:

- كانت الدولة الحديثة في المنطقة العربية أداة بيد المستعمر ثم من بعده النخب العسكرية والأمنية، فاكتسبت صورة "العدو" في الوعي الإسلامي المقاوم.
- ومع ذلك، لا نهضة بغير دولة، ولا مشروع حضاري بغير مؤسسات، وهذا التناقض يتطلب إعادة التفكير لا الهروب.
- الدولة الحديثة هي الكيان الوحيد الذي يُحتكر فيه العنف والموارد والشرعية، ومن العبث تجاهلها أو معاداتها بالكامل.
- المطلوب إعادة صياغة العلاقة معها على أساس من "التفاوض الصلب"، وليس على قاعدة الولاء أو العداء التلقائي.

◆ ثانيًا: مظاهر القصور في تعامل الإسلاميين مع الدولة:

- الخضوع العاطفي للتجربة النبوية والخلافة التاريخية دون تفكيك تعقيدات الدولة المعاصرة.
- ضعف الخطاب المؤسسي مقابل الخطاب الدعوي أو التعبوي، مما أنتج فجوة بين الحركة والدولة.
- التوجس من السلطة كـ"نجاسة سياسية"، ما قاد إلى تضييع الفرص أو سوء إدارتها عند الوصول إليها.
- عدم الاستثمار الكافي في البيروقراطيات الوطنية ومراكز التأثير الداخلية، رغم عمق الحضور الشعبي.
- حصر الدولة في صورة النظام الحاكم، بينما الدولة كيان أوسع وأكثر تعقيدًا.

◆ ثالثًا: ما الذي نحتاجه؟

- اجتهادات فكرية تراجع العلاقة بين "الشريعة" و"السياسة" دون إسقاطات تاريخية أو عزلة عن الواقع.
- إعادة تعريف الدولة كأداة لتحقيق المقاصد الكبرى، لا كخصم أبدي ولا كمجرد آلة حكم.
- بناء رؤية إستراتيجية لتدرج النفوذ لا تقوم على "التمكين الكامل أو الانكفاء الكلي".
- التفرقة بين الدولة كمؤسسات عامة، والنظام الحاكم كفئة مستأثرة، مما يفتح باب التفاعل البنّاء.
- وضع خطة للاختراق الإيجابي للمؤسسات القائمة، دون الوقوع في فخاخ الذوبان أو الفساد.

◆ رابعًا: أدوات التكييف السياسي والاستراتيجي:

- قراءة دقيقة لموازين القوى، وعدم تكرار سيناريوهات الصدام غير المحسوب.
- هندسة خطاب سياسي مزدوج: مبدئي أمام الشعب، عقلاني أمام العالم.

- الشراكة الواسعة لا تعني الذوبان، بل تعني "استثمار القوة المجتمعية في بناء قواعد جديدة للنفوذ".
- تدريب كوادر حركية على مهارات الإدارة، والحكم، والتفاوض بعيدًا عن التقديس الثوري أو التحريم السلطوي.
- تأسيس وحدات داخلية متخصصة (علاقات دولية – فهم المؤسسات – التخطيط الاستراتيجي).

◆ خامسًا: من أجل مشروع لا يُستنزف:

- المشروع الإسلامي إذا استمر أسيرًا للخطاب القديم، فسيظل يتحرك في الهامش، يدفع كلفة التغيير دون أن يحصد ثماره.
- المطلوب قيادة تملك عقلًا إستراتيجيًا، وإرادة تفاعلية، وخيالًا سياسيًا يتجاوز المألوف دون التنازل عن الثوابت.
- دون دولة، لا سيادة؛ ودون نفوذ مؤسسي، لا مشروع؛ ودون تكييف، لا بقاء.

◆ خاتمة وتوصيات:

- الدولة ليست دائمًا شيطانًا، ولا دائمًا حليفة. هي ساحة اشتباك وتفاوض وبناء.
- الإسلاميون مطالبون بإنتاج فقه جديد للدولة: "فقه تدرّج، وتكيّف، وتثبيت"، لا "فقه انتظار الخلافة" ولا "فقه الخوف من الحكم".
- من لا يجتهد الآن، سيُعاد تدويره في دوائر الفشل... ومن لا يُكيّف أدواته، لن يُسمع لصوته.
- المشروع الحضاري الإسلامي بحاجة إلى خطاب سياسي راشد، واستراتيجية مرنة، لا إلى مشاعر متكررة ونداءات مجرّدة.

سلسلة حريات

(3)

الإسلاميون والحكم
بين السياق الخارجي
ومأزق الإنجاز

(ورقة استراتيجية – تحليلية)

(ضمن سلسلة أوراق المشروع الإسلامي واستئناف الحضارة)

مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية

إسطنبول

مايو ٢٠٢٥

(٣)

الإسلاميون والحكم.. بين السياق الخارجي ومأزق الإنجاز

ورقة استراتيجية – تحليلية

صادرة عن مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية
(ضمن سلسلة أوراق المشروع الإسلامي واستئناف الحضارة)
مايو 2025

-

◆ مقدمة:

لطالما كان وصول الإسلاميين إلى الحكم حلمًا راود أجيالًا من الحركات الإسلامية. غير أن لحظة تحقق الحلم، في كثير من التجارب، تحوّلت إلى كابوس سياسي، وتراجع دراماتيكي، وأحيانًا إلى كارثة استراتيجية.

هذه الورقة تحاول تفكيك العلاقة بين نجاح أو فشل الإسلاميين في الحكم وبين السياق الخارجي المحيط، ومدى استعدادهم الذاتي لهذا التحدي.

◆ أولًا: السياقات الخارجية كعامل حاسم

- صعود الإسلاميين للحكم جاء في معظم الأحيان في لحظات اضطراب أو انفتاح سياسي مفاجئ، لا نتيجة تدرج طبيعي أو نضج مجتمعي شامل.
- البيئة الدولية غالبًا ما كانت متربصة، تنظر للإسلاميين إما كخطر محتمل أو كورقة يمكن استغلالها.
- الدعم الخارجي أو الحصار كان يُبنى وفق حسابات المصالح لا المبادئ: في مصر مثلًا، دعم الخارج الانقلاب، وفي تونس تم السكوت عن انقلاب قيس سعيد، بينما تركيا حظيت بهامش مناورة أوسع بفضل توازنات دقيقة.
- إسرائيل ودول الغرب وضعت خطوطًا حمراء حول أي حكم إسلامي قد يمس بمصالحها أو يدعم المقاومة.

◆ ثانيًا: قراءة في تجارب مختارة

- مصر: تجربة قصيرة قُطعت سريعًا بانقلاب عسكري مدعوم إقليميًا ودوليًا، وسط قصور داخلي في إدارة المشهد.
- تونس: تجربة ناعمة نسبيًا، لكنها دفعت الإسلاميين إلى التنازل تدريجيًا حتى خرجوا من المشهد.
- السودان: تجربة طويلة انتهت بإسقاط شعبي وتحالفات مضادة من الداخل والخارج.
- غزة: حكم مقاوم تحت الحصار، استطاع الصمود ولازال يقاوم.
- تركيا: استثناء يعكس تدرجًا طويلًا في بناء النفوذ، وتكيّفًا مع النظام الدولي دون خضوع كامل.

◆ ثالثًا: مظاهر القصور الذاتي:

- ضعف الكوادر الإدارية لدى الإسلاميين، وغياب خطط الحكم الاستراتيجي.
- سوء إدارة التوازن بين الشارع والدولة، وبين الثوابت والممكن.
- التأخر في بناء تحالفات داخلية قوية، أو التعامل بسطحية مع المعارضة.
- الميل إلى منطق الصدمة لا التدرج، والعاطفة لا الحسابات الدقيقة.

◆ رابعًا: ماذا تعلّمنا؟

- الحكم ليس امتدادًا طبيعيًا للمعارضة، بل هو فن مختلف يتطلب عقليات جديدة.
- لا نجاح لحكم إسلامي دون قدرة على التفاعل الذكي مع السياقات الإقليمية والدولية.
- لا معنى للتمكين إذا لم يكن مصحوبًا باستعداد مؤسسي، وكفاءة إدارية، واستراتيجية تدرجية.
- المشروع الإسلامي بحاجة إلى خطاب حكم، لا مجرد خطاب دعوي أو ثوري.

◆ خامسًا: توصيات استراتيجية:

- ضرورة بناء مراكز تفكير سياسية داخل الحركات الإسلامية لقراءة السياقات الخارجية.
- تدريب قيادات الحكم مبكرًا وليس بعد الوصول إليه.
- ترسيخ فقه "التدرج السياسي" بدل منطق "التمكين الفوري".
- بناء تحالفات وطنية أوسع لاختراق الطوق الخارجي والمحلي.
- إعادة تعريف النجاح في الحكم، ليس بالسيطرة الكاملة، بل بإحداث تحول تدريجي يحمي المشروع ويكسب المجتمع.

◆ خاتمة:

نجاح الإسلاميين في الحكم ليس قدرًا محتومًا ولا فشلهم قدرًا ملازمًا. وإنما هو مشروط بسياقات، ومربوط باستعدادات، ومقيد بمدى استيعابهم لموازين القوة وشروط التغيير.

ومن لا يقرأ الواقع قراءة مركبة، سيظل يحلم بالحكم، لكنه حين يصل إليه، سيكون أول ضحاياه.

سلسلة حريات



(4)

الغرب والإسلاميون في السلطة
معايير مزدوجة أم حسابات المصالح؟

(ورقة تحليلية – استراتيجية – سياسية)

(ضمن سلسلة أوراق الإسلاميين والتحولات الدولية)

مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية

إسطنبول

يونيو ٢٠٢٥

(٤)

الغرب والإسلاميون في السلطة.. معايير مزدوجة أم حسابات المصالح؟

ورقة تحليلية – استراتيجية – سياسية

صادرة عن مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية

(ضمن سلسلة أوراق الإسلاميين والتحولات الدولية)

يونيو 2025

-

◆ تمهيد: ازدواجية المعايير أم واقعية استراتيجية؟

لطالما اتُّهم الغرب بازدواجية المعايير في موقفه من الحركات الإسلامية، خاصة حين تصل إلى الحكم أو تقترب من مراكز القرار. ففي حين دعم أو صمت تجاه صعود بعض الحركات "المصنّفة إسلامية" في بيئات معينة، عمل على تقويض تجارب أخرى، بل وبارك انقلابات عسكرية لإسقاطها.

◆ والسؤال المركزي هنا: ما الذي يحدد الموقف الغربي من الإسلاميين؟ هل هي طبيعة الحركة الإسلامية نفسها؟ أم موقعها الجغرافي؟ أم مدى ارتباطها بالمنظومة الدولية؟

من هنا تنطلق هذه الورقة لرصد التناقض الظاهر بين تعامل الغرب مع:

- حكومة طالبان في أفغانستان.
- الحكومة الثورية في سوريا بعد انتصار الثورة وقيادة أحمد الشرع.
- حكم الإخوان المسلمين في مصر بعد 2012.
- حكم حركة النهضة في تونس بعد الثورة.

وتهدف لتحليل دوافع الغرب، وتفكيك محددات القبول والرفض، وفهم ما إذا كانت المسألة أيديولوجية أم براغماتية صِرفة.

◆ أولًا: طالبان – الرفض المستمر رغم الأمر الواقع

بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، عادت طالبان إلى الحكم بقوة الواقع. ورغم تحسن الأمن، وقدرة الحركة على بسط السيطرة، لم يحظَ نظامها بأي اعتراف رسمي غربي. فُرضت عليها العقوبات، وجُمّدت أصولها، وقُيّدت المساعدات، وظل الإعلام الغربي يُعيد إنتاج صورتها القديمة باعتبارها نظامًا استبداديًا قمعيًا.
الذريعة الغربية الأبرز كانت ملف الحريات وحقوق المرأة، والروابط السابقة بالحركات الجهادية العابرة للحدود، لكن الحقيقة الأعمق تتصل بموقع أفغانستان الجيوسياسي، وغياب أي دور وظيفي لطالبان في مصالح الغرب. كما أن واشنطن لم تنسِ ماضي طالبان في دعم القاعدة، والخشية من تحوّل كابول إلى محور نفوذ صيني–روسي–إيراني هو ما يفسر استمرار العزل.

◆ ثانيًا: الحكومة السورية الثورية – من الاحتواء إلى الاعتراف الضمني

على مدى عقد كامل، خاضت الثورة السورية نضالًا صعبًا ضد النظام المدعوم إيرانيًا وروسيا، ونجحت أخيرًا – بدعم شعبي وتركي – في تحرير كامل الأراضي السورية من سيطرة النظام. ويجري إعادة بناء الدولة عبر حكومة ثورية بقيادة أحمد الشرع، بدعم شعبي كبير.
ورغم ماضي هيئة تحرير الشام المرتبط بالجهاد العالمي، فإنها تبنّت تحوّلًا واضحًا نحو المحلية والبراغماتية، وعملت على ضبط الأداء الأمني والإداري، وتقديم نموذج حكم واقعي، منفتح إعلاميًا، ومتفاعل سياسيًا. وفي هذا الإطار فإن الغرب بدأ يعترف ويتعامل مع الحكم الجديد ويرفع عنه العقوبات، وزادت اللقاءات الرسمية وغير الرسمية، وانخفضت حملات التشويه، وظهر ميل لبعض العواصم الغربية لاحتواء التجربة الجديدة لا إسقاطها.

أسباب ذلك:

1. وجود ضمانة تركية سعودية قطرية ودعم واضح للترتيبات السياسية والأمنية.
2. إعلان الحكومة الثورية التزامها بعدم تصدير الثورة أو تهديد الجوار.
3. غياب البدائل الواقعية أمام الغرب في ظل انهيار النظام السوري.
4. الدور الجديد للحكومة الجديدة في الحد من تمدد النفوذ الإيراني واحتواء فوضى التنظيمات.

◆ ثالثًا: الإخوان في مصر – من التمكين إلى السقوط المدعوم

عقب ثورة يناير 2011، وصل الإخوان إلى الحكم عبر انتخابات حرة ونزيهة، ليصبحوا أول حركة إسلامية تصل للحكم في دولة مركزية كبرى. لكن، لم يلبث أن تم الانقلاب عليهم في 2013 بدعم إقليمي، وسكوت دولي يُعد بمثابة ضوء أخضر للانقلاب.

الولايات المتحدة اكتفت بتصريحات دبلوماسية ضبابية، ثم مضت في التعاون مع النظام الجديد دون شروط ديمقراطية. الأمر ذاته حدث في أوروبا، رغم انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة. الموقف الغربي من الإخوان بُني على اعتبارات عدة:

- تخوفات من مشروع إسلامي إقليمي متجاوز للحدود.
- قلق من علاقات غير متوازنة مع إسرائيل، ودعم ضمني للمقاومة.
- إدراك أن حكم الإخوان اعتمد على شرعية انتخابية دون حلف دولي أو تصور دبلوماسي واضح.
- هشاشة الأداء السياسي للإخوان في إدارة الدولة، وغياب رسائل طمأنة واضحة للغرب.

◆ رابعًا: النهضة في تونس – شراكة محدودة ونهاية هادئة

مثّلت النهضة نموذجًا براغماتيًا نسبيًا فيما بعد الثورات، ونجحت في عقد توافقات مع قوى علمانية للحفاظ على المسار الانتقالي. وقدّمت خطابًا مدنيًا واندماجيًا نال دعمًا غربيًا محدودًا باعتبارها "نموذج الإسلام الديمقراطي".

ومع ذلك، لم يتمسّك الغرب بهذه التجربة حين أطاح بها قيس سعيد بانقلاب ناعم، بل اكتفى بردود دبلوماسية فاترة، وواصل التعاون مع السلطة الجديدة.

الأسباب:

- ضعف القاعدة الجماهيرية لحركة النهضة بعد سنوات من التنازلات.
- تراجع صورتها في الإعلام المحلي والدولي.
- تمكُّن قيس سعيد من تقديم نفسه كشريك للغرب في ملفي الهجرة ومكافحة الإرهاب.

◆ خامسًا: المقارنات والدروس من النماذج الأربعة:

1. الهوية ليست معيارًا ثابتًا: فرغم ان طالبان وهيئة تحرير الشام تنتميان لنفس الجذر العقدي، لكن تم التعامل مع الأولى بالعزل، والثانية بالاحتواء. ما يصنع الفرق هو الجغرافيا، الأداء، ومدى الاستفادة الغربية من وجود الحركة.
2. الشرعية الانتخابية وحدها لا تحمي: ففي مصر وتونس، لم تشفع صناديق الاقتراع، لأن الغرب رأى أن تلك التجارب لم تضمن مصالحه أو الاستقرار، ولم تقدم مشروعًا متكاملًا للحكم.
3. الموقع الجيوسياسي حاسم: فسوريا تُعد نقطة توازن دولي و إقليمي، بينما تونس و أفغانستان تقعان على هامش دوائر النفوذ، ومصر – رغم مركزيتها – كانت تجربة الإخوان فيها غير متكاملة وظيفيًا.
4. الخطاب السياسي وقدرته على التكيف: الحكومة السورية الجديدة قدمت خطابًا براغماتيًا قابلًا للاحتواء، بينما تمسكت طالبان برؤية داخلية غير تواصلية، وعجز الإخوان عن تقديم سردية دولية فاعلة.
5. الوظيفة فوق الهوية: الغرب لا يعادي الإسلاميين لكونهم إسلاميين، بل لغياب الفائدة منهم في معادلة المصالح. حين تؤدي الحركة الإسلامية دورًا يخدم التوازن الإقليمي والأمني، تُحتوى – وإن كانت جذرية.

◆ سادسًا: ما الذي على الحركات الإسلامية أن تفهمه؟

- يجب الانتقال من منطق الصراع مع الخارج إلى منطق الفهم الاستراتيجي لمعادلات القوة الدولية.
- تطوير خطاب سياسي واقعي لا يُفرّط في الثوابت، لكنه يتعامل مع العالم بلغة مصالح، وشراكات ذكية.
- ضرورة بناء حواضن دبلوماسية وشعبية مزدوجة، تفهم الغرب وتُطمئن جمهور الداخل.
- إدراك أن إدارة الدولة تتطلب مشروعًا شاملًا، لا مجرد شعارات أو نوايا حسنة.

◆ خاتمة: بين القبول والتهميش – لا قداسة ولا قطيعة

التجارب الأربعة تمثل مشهدًا مركبًا لتفاعل الغرب مع الإسلاميين: من العزل (طالبان)، إلى الاحتواء (الحكومة السورية)، إلى الإطاحة (الإخوان)، إلى التهميش الهادئ (النهضة). والمعيار هو دائمًا: هل تملك هذه التجربة ما يجعلها مفيدة في معادلة المصالح الغربية؟

التعامل مع الغرب لا يُبنى على حسن النيات أو نقاء الهوية، بل على مدى وضوح المشروع، وقوة الأداء، وعمق العلاقات، ومرونة الخطاب. والدرس الأهم: الوعي بالمعادلات العالمية هو شرط لبقاء التجربة، لا إخلاصها فقط.

سلسلة حريات



التوصيات الاستراتيجية
لفقه الدولة بعد الثورات

(خلاصات فكرية وعملية من أوراق الكتاب الأربع)

مركز حريات للدراسات السياسية والاستراتيجية
إسطنبول

يونيو ٢٠٢٥

التوصيات الاستراتيجية لفقه الدولة بعد الثورات
(خلاصات فكرية وعملية من أوراق الكتاب الأربع)

في ختام هذا الكتاب الذي سعى إلى تفكيك مأزق الإسلاميين في الحكم وتحدياتهم في التعامل مع الدولة الحديثة بعد الثورات العربية، تبرز الحاجة إلى تجاوز التحليل النظري البحت، والتقدم نحو تقديم تصورات إرشادية وعملية تساعد في صياغة اجتهاد سياسي جديد يعيد تأطير العلاقة بين المشروع الإسلامي والدولة، ويستفيد من دروس التجربة دون تبرير أو إنكار.

هذه التوصيات ليست وصفات نهائية، بل هي خلاصات استراتيجية، تمثل نقطة انطلاق لحوار أوسع داخل التيارات الإسلامية حول مستقبل العلاقة مع الدولة، وإمكانات تجديد فقه السلطة، وصناعة قيادة أكثر وعيًا ومرونة في مرحلة ما بعد الثورة والانكسار.

أولًا: في المجال الفكري والرؤيوي:

1. إعادة بناء فقه الدولة من منظور مقاصدي–واقعي، يتجاوز ثنائية "الشرعية التاريخية" و"الواقعية السياسية"، ويؤسس لعلاقة متوازنة بين الدعوي والسياسي، وبين المبادئ ومتطلبات الحكم.
2. تأسيس فقه سياسي متجدد يتعامل مع الدولة ككيان مدني ووظيفي لا كرمز عقدي أو غنيمة تنظيمية، وينتقل من منطق الجماعة إلى منطق الأمة.
3. مراجعة مفهوم التمكين ليتجاوز التصور المرتبط بالوصول للسلطة، نحو بناء مؤسسي متدرج، قادر على التكيّف والصمود ضمن بيئة معقدة ومتغيرة.
4. تجديد أدوات التفاعل مع الدولة العميقة، عبر التمييز بين مؤسسات الدولة ومراكز النفوذ، وتطوير وسائل اشتباك مرنة تُراعي موازين القوى دون الانسحاب أو الصدام العشوائي.
5. توحيد المسار بين الحكم والمشروع الحضاري، بأن تكون السلطة وسيلة للنهوض لا غاية للبقاء، جزءًا من مشروع حضاري جامع، لا منفصلاً عنه باسم الضرورات أو القبول الدولي.

ثانيًا: على المستوى السياسي والتنظيمي:

6. إعادة تأهيل الكوادر السياسية داخل التيارات الإسلامية، عبر برامج علمية وتدريبية تؤسس للحنكة السياسية والفهم المؤسسي، وتتجاوز القوالب التنظيمية المغلقة.
7. التمييز الواعي بين الإصلاح التدريجي والتنازلات المفرطة، وتطوير حس استراتيجي يوازن بين الثوابت وسياقات الواقع، دون تفريط أو جمود.
8. الانفتاح على الشركاء الوطنيين من مختلف التيارات لبناء جبهة وطنية عريضة، تكسر العزلة وتحصّن المشروع من محاولات الإقصاء أو الاستئصال.
9. الاستثمار في النخبة الجديدة من القادة الشباب الذين يجمعون بين المرجعية الشرعية والخبرة السياسية والقدرة الإدارية، بعيدًا عن منطق التوريث أو الولاء التنظيمي.

ثالثًا: على المستوى الدولي والخطابي:

10. تطوير الخطاب الخارجي للتيارات الإسلامية بما يُقدّم صورة واقعية ناضجة عن المشروع الإسلامي، تقوم على التفاعل المشروط لا العزلة أو التبعية.
11. صياغة سياسة خارجية واقعية غير تابعة، تنطلق من فهم متوازن لخريطة المصالح الدولية، وقادرة على التفاوض دون الارتهان أو الاستعداء الشعاري.
12. تعزيز مراكز التفكير والرصد الاستراتيجي داخل التيارات الإسلامية، لتوفير التحليل الرصين والاقتراح السياسي الواقعي، بعيدًا عن الانفعال أو التهوين.

رابعًا: على المستوى المجتمعي والمؤسسي:

13. بناء مؤسسات متخصصة تفصل بوضوح بين المهام الدعوية والسياسية والتنظيمية، وتمنع التداخل الذي أضعف فاعلية المشروع في مواقع الحكم.
14. دعم التجارب الجزئية في الحكم المحلي والمجتمعي، وتوثيقها كخبرات قابلة للتطوير والنمذجة، وتقديمها كسردية نجاح واقعية تلهم الأجيال.
15. إعادة بناء العلاقة بين الهوية والدولة، من خلال مفهوم "المواطنة الحضارية" الذي يدمج بين الولاء الوطني والقيم الدينية، ويجعل الدولة إطارًا جامعًا لا تهديدًا للهوية.

هذه التوصيات، في مجموعها، تمثل محاولة لبناء وعي إسلامي جديد لا يكتفي بالنقد ولا يغرق في التبرير، بل يسعى لإعادة بناء العلاقة بين الإسلاميين والدولة على أسس واقعية، تشاركية، ووظيفية. وهي دعوة إلى جيل جديد من المفكرين والسياسيين أن يُعيدوا رسم خارطة العمل الإسلامي السياسي بمعايير أكثر نضجًا، وبأفق حضاري أوسع، في زمن تضيق فيه الفرص وتتسع التحديات.

الخاتمة

إن ختام هذا الكتاب لا يعني نهاية النقاش، بل هو دعوة مفتوحة لاستكمال حوارٍ فكريّ وسياسيّ طال انتظاره داخل أروقة المشروع الإسلامي. فالسؤال حول موقع الإسلاميين من الدولة لم يعد سؤالًا نظريًا، بل بات سؤالًا وجوديًا واستراتيجيًا يرتبط بمصير الحركة، ومستقبل الأمة، وشكل العلاقة بين الإسلام والعالم، بين الدعوة والحكم، بين الأصل والعصر.

لقد بيّنت الأوراق الأربع أن الإشكال لا يكمُن فقط في الضغط الخارجي أو الاستهداف الأمني والسياسي، رغم خطورتهما، بل في هشاشة التصورات لدى بعض التيارات الإسلامية حول الدولة الحديثة، ومحدودية قدرتها على التحول من منطق الجماعة إلى منطق الأمة، ومن الخطاب الأخلاقي إلى هندسة السياسات العامة. كما كشفت تجارب الحكم المبكرة أن السلطة لا تكشف المعدن فحسب، بل تُعيد صياغة الفقه، وتختبر الصدق والمرونة معًا.

لقد أظهرت تجربة الإسلاميين في الحكم بعد الثورات، أن الفوز بالانتخابات لا يعني التمكين، وأن امتلاك الشرعية لا يضمن الحصانة، وأن الدولة ليست آلةً يمكن تطويعها بسهولة، بل هي بنية معقدة مشبعة بالمصالح والتحالفات والتوازنات. لذلك لا يكفي أن نُحسن النية أو نُعلن المبادئ، بل لا بد من فقه جديد للدولة، يُعيد ترتيب الأولويات، ويُحدد الممكن من الواجب، ويَفهم طبيعة المنظومة الدولية وموازينها.

هذه المراجعات لا تستهدف جلد الذات أو إنكار التضحيات، بل تهدف إلى استعادة زمام المبادرة عبر التجديد لا الإنكار، والتقويم لا التبرير، والاعتراف بالأخطاء لا الاستسلام لنتائجها. وهي دعوة لتجاوز الانقسام بين من يُهوّل فشل الإسلاميين ويُقصيهم، ومن يُنكر هذا الفشل ويُجمّله.

إن التجديد في فقه السلطة – كما يؤكد هذا الكتاب – ليس خيارًا فكريًا، بل ضرورة سياسية حضارية، وهو ما يجب أن يتصدر أولويات المشروع الإسلامي هذه المرحلة، كي يبقى فاعلًا في الحاضر، لا مجرد سيرة تُروى عن حلمٍ جميل لم يكتمل.